فات الموعد.. ولكن لم يفت القطار!

محمود عبد المنعم مراد

التحرير

كان الموعد هو ٢٦ مايو. كان موعدا لإنهاء المباحثات الخاصة بالحكم الذاتى للفلسطينيين. وفات الموعد، وتوقفت المباحثات. ولكن هذا الموعد تحدد فى كامب دافيد. ولم تحدده السماء! وليس من الضرورى أن يكون الوقف نهائيا. فليس فى السياسة بدء ولا نهاية، ولكن الأمور كلها تجرى فى حركة مستمرة وتطور وتغير لا يتوقفان. وإذا كان موعد ٢٦ مايو قد فات، فإن قطار الحل الشامل لم يفت، ولا يزال فى الإمكان أبدع مما كان.

وليس من حقنا أن نتشاءم، ولكن من واجبنا أن نفكر ونخطط، ونبحث عن البدائل ونساير الأحداث. ويكفى أن ٢٦ مايو الذى فات، شهد حادثة فى إسرائيل، هى استقالة عزرا فاينمان وزير الدفاع، وما أتجته هذه الاستقالة من تصدع فى حكومة بيجين، سواء كانت الاستقالة بسبب ميزانية الجيش، أو بسبب تضييع فرص السلام. المهم أنها حدثت، وستلوها بالقطع أحداث أخرى، وكل الدلائل تشير إلى قرب تغيير الوزارة، وعودة حزب العمل إلى حكم إسرائيل.

وشهد ٢٦ مايو تطورا آخر، فى المعسكر المقابل، أى فى الجبهة العربية. إنه يتمثل فى تلك التصريحات التى أدلى بها الأمير فهد والأمير عبد الله، وهما الرجلان الثانى والثالث فى المملكة السعودية. ولئن كانت هذه التصريحات فى مضمونها الحقيقى لم تضع حلا للمشكلة، فإنها خطوة جديدة، أو تطور جديد فى نظرة السعوديين إلى الموقف، وتعبير جديد عن الجهود التى يبذلها مصر من أجل فلسطين وقضية السلام. إنها تمثل رغبة فى بدء حوار مع كل من مصر وإسرائيل. وإذا كان رد الفعل فى كل منهما كان خافتا، فإنه لم يكن خافيا. ولو ثلت هذه البادرة بادرة أخرى أكثر واقعية، أى أكثر صراحة، لظهر عامل جديد فى الموقف كله، يجعل التفاؤل راجحا فى كفتى الميزان.

وفى أوروبا الغربية نشاط. والبعض يسمونه مبادرة. والآخرون يقولون إنه مجرد كلام للتجارة، وكسب المنافع، وشد البساط من تحت أقدام الأمريكيين. وهذا أقرب إلى النصحة والواقع، فلا يدور بخلد أحد، أن رجل الشارع فى فرنسا أو ألمانيا أو انجلترا نهبه مصلحة العرب أو الفلسطينيين، ولا حتى مصلحة إسرائيل. المهم عنده أن ينساب النفط هادئا منتظما من المنطقة العربية، بالقدر المقبول، والسعر المعقول، وأن تساب مقابله السلع الأوربية إلى حيث المستهلكون القادرون على الدفع، مهما ترتفع الأسعار. ولا بأس علينا من ذلك. فليحاول ديستان وهلموت سميث ومسز تاتشر، ولننتظر أياما لنرى ما الذى يمكن عمله فى عقدة العقد، الباحثة منذ ثلاثين سنة عن حل.

وأمريكا لم تفقد الأمل، ولم تفض يدها من القضية. وهى مرغمة على الاستمرار فيها، مهما شغلتها الانتخابات ومشكلات المحتجزين فى إيران، والغزو الروسى لأفغانستان، وقضايا الطاقة والبطالة والتضخم وغير ذلك من المشكلات. فالمشكلة الأولى والأهم هى مشكلة الشرق الأوسط، وستظل كذلك، لأن الشرق الأوسط هو القلب الذى يدفع بالدم، أقصد بالنفط، إلى جسد الدولة الأمريكية، والغرب واليابان، مهما تكن أطراف هذا الجسد بعيدة عن القلب بكثير من ألوف الأميال. هذا فى الظاهر، أما فى الباطن، فالشرق الأوسط هو الكنز الثمين الذى يزخر بالبلايين التى يتخاطفها رؤساء شركات البترول، وشركات النقل البحرى، وشركات صناعة الأسلحة والسيارات، وسائر المنتجات، وعندما يكون العراك على المال، فلا تستبعد أن تستخدم فى العراك أفظع وسائل القتال. والربح كلها نهب فى اتجاه سفيتسا. لأننا نحن العرب، الذين نملك المال والموقع، ندعك من الحق والعدل وحقوق الإنسان!

وما من قرار يتخذ بفعل عامل واحد. فالقرارات، وبخاصة السياسية الكبرى، تحددها عشرات أو مئات العوامل، والذى يزيد الأمر صعوبة، أن العوامل هذه ليست ثابتة، ولكنها متغيرة دواما. ولكننا بعد تدقيق النظر، نستطيع أن نقول إن معظم العوامل الإيجابية فى صالحنا، ويمكن أن يزيدها نفوذا ورجحانا، أن نتفاهم نحن العرب فيما بيننا. ولن نستطيع أن نتفاهم جميعا. لأن بعضنا لا يملك قراره، فقراره فى موسكو، وموسكو لا تريد الحل. فليكن سعينا مع المعتدلين، أوليكن سعى المعتدلين نحونا، وليس بين الإخوة فرق.

وإذا كنا نقول للروس إذا خطوتم نحونا خطوة فسنخطو نحوكم خطوتين، فقد جاز لنا إذن أن نقول للمعتدلين من الإخوة العرب، إذا خطوتم نحونا خطوة، فسنخطو نحوكم ثلاث خطوات.. ولن يكون ذلك ضعفا منا، بعد أن اجتزنا جميع العقبات التى وضعوها فى الطريق، وها نحن نواصل السير..

وإذا كان الموعد قد فات، فإن القطار لم يفت. ولا يزال قادما فى الطريق!!

استقالة عزرا فاينمان وتصدع حكومة بيجين ستلوها بالقطع أحداث أخرى.

برنامج ناجح

اتصل فى تليفونيا الدكتور عبد الأحد جمال الدين، رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون، بشأن ماكتبته فى الأسبوع الماضى حول البرنامج النافع الجاد الشائق الذى يدور أسبوعيا حول قضايا الاقتصاد والتموين. وكنت قد أشرت إلى أهمية هذا البرنامج، وأسلوبه الجديد فى إشراك المواطنين بمكالماتهم التليفونية، سائلين ومقترحين ومستفسرين.

وقال فى الدكتور عبد الأحد، ردا على ملاحظاتى، إنه هو والقائمين بالتليفزيون يحاولون دائما سد كل نقص، وتلافى أى عيب، وتطوير البرنامج بحيث يصبح بحق وسيلة طيبة للبحث الجاد مع التشويق والترفيه. والحق أقول.. إننى عندما تابعت الحلقة الأخيرة من البرنامج، أحسست فعلا بهذه الرغبة الصادقة فى الإجادة والتطوير. فقد كانت المناقشات أكثر نظاما، والخط الفاصل بين مدير الندوة ومقدم البرنامج، أكثر وضوحا، ومستوى المهتمين بالبرنامج أكثر وعيا ونضجا. وبدا لى أننى لست وحدى المهتم بمتابعة هذا البرنامج، وبما يجرى فيه من نقاش وبحث لأخطر القضايا التى تواجهنا فى هذه المرحلة.

فقد تضمنت المكالمات التليفونية التى تلقاها البرنامج، أسئلة من رجال دولة كبار وأساتذة متخصصين، وكثير من مختلف الطبقات والفئات، ولم يعد البرنامج لغوا يضيع وقته فى كلام السذج والبسطاء من اللاهين. وقد تضمنت الحلقة الأخيرة سؤالا هاما وجهه بالتليفون الأستاذ محمود أبو وافية، وان لم يعثر بجواب عنها. وكان السؤال هو: كيف يمكن للحكومة الجديدة أن توفق فى سياستها الضريبية، بين رغبتها فى الحصول على الموارد

الكافية . وبين سعيها لتشجيع الاستثمار وحفز المستثمرين على العمل بتخفيف وطأة الضرائب عن كواهلهم .

والحق أقول . . إنى لم أصح الجواب الشافى لهذا السؤال الهام . ولست أدعى لنفسى الحق فى الإجابة عليه ، لأنه لم يكن موجها لى . كما أنى لا أدعى القدرة على ذلك ، لأنى لست من المتخصصين فى الاقتصاد بوجه عام ، والضرائب بوجه خاص . ولكنى أعجبت بالسؤال ، وبصاحبه الذى لم يتأن أن يتعالى فلا يشارك الجماهير الاستماع والاشتراك فى برنامج تليفزيونى عام ، وهو عضو بمجلس الشعب ، يستطيع أن يسأل على المستوى الرسمى المعتاد .

وقد تلقى البرنامج رغبة الكثيرين فى أن يمتد وقته ليشمل السهرة بكاملها ، بدلا من ساعة واحدة من الزمان . وهذا يثبت أن الجدية لا تتعارض مع الترفيه والتشويق والمتعة ، إذا كان عرض هذه الأمور الجادة مما يحفز المشاهدين إلى الاستماع والتتبع والمشاركة . بفضل الأسلوب الظريف المشوق والإخراج الجيد الملائم لطبيعة الموضوع .

هل يقتلون الحمير ؟ !

وفى حلقة سابقة من هذا البرنامج التليفزيونى الناجح ، كان الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد يتحدث عن ارتفاع أسعار الخضر والفاكهة ، ويشكو من أن ثلث الأراضى الزراعية الخضراء ، تذهب هباء بفضل مليونين من الحمير . ذلك أن هذه المساحة الشاسعة من الأرض تزرع كل عام بالبرسيم الذى تأكله الحمير وغيرها من الدواب المنتشرة فى الريف .

ولو كنا نستخدم الميكنة الزراعية ، لزرعنا هذه المساحة الشاسعة مما يفيد الناس فى غذائهم ، بدلا من ضياعها فى إطعام الحمير .

وكلام السيد نائب رئيس الوزراء ، معقول فى ظاهره ، ولكنه فى واقع الأمر مردود عليه . ولست أدرى ما إذا كان الدكتور عبد الرزاق قد عاش صباه فى الريف أم فى الحضر ، ولكنى أنا وغيرى من الملايين الذين تربوا فى القرى ، فزعوا من هذا الكلام ، لا رأفة بالحمير ، بل إدراكا لفائدتها وفضلها على الفلاح الذى يجعل الحمار فردا من أسرته ، يعايشه فى منزل واحد ، ويرعاه كأحد أبنائه . ويداويه إذا مرض ، ويكفل له الطعام إذا جاع . والميكنة الزراعية التى تحل محل الحمير ، لا تصلح إلا فى الأراضى الشاسعة والملكيات الواسعة ، ذات الطرق المرصوفة .

الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد يشكو من أن ثلث الأراضى الخضراء تذهب هباء بفضل الحمير . كلام معقول مردود عليه .

التى تصلح لسير الجرارات والسيارات وغيرها من وسائل النقل والمواصلات . أما فى الريف المصرى ، الذى تنتشر فيه الملكيات الصغيرة ، من بضعة قراريط إلى بضعة فدادين ، فلا يمكن للفلاح أن يستغنى عن الحمار . فهو أولا أداته الوحيدة للانتقال من المنزل إلى الحقل ، أو إلى السوق ، أو إلى القرية المجاورة لزيارة الأهل ، أو للمشاركة فى الأفراح أو العزاء . والحمار هو الوسيلة الوحيدة لنقل السماد والبذور ، ونقل المحصول من الحقل إلى البيت أو إلى السوق أو إلى الطريق العام . وليس من العسير علينا أن نصبح الفلاحين باستخدام الجرارات فى الانتقال ، ولكنهم لن يستطيعوا استخدامها فى طرق ضيقة معطاة بالتراب والطين . ولن تحل السيارة محل الحمار فى نقل المحصول من الحقول إلى الأسواق .

ثم إننا إذا كنا نوفر الأرض المنزرعة بالبرسيم من أجل الحمير ، فسوف نجد أنفسنا أمام مشكلة توفير الطاقة المستخدمة فى الآلات الحديثة والسيارات والجرارات ، وتوفير الأيدى العاملة المدربة على تشغيلها وصيانتها .

إن الحمار جزء لا يتجزأ من الأسرة المصرية الريفية ، لا يمكن الاستغناء عنه ما دامت الملكية مفتتة بهذا الشكل الصارخ الذى نراه . وقد يكون من الأجدى ، بدلا من الدعوة إلى قتل الحمير ، أن ندعو إلى قتل الكلاب الضالة والقطط والفئران والعصافير ، وكلها تستهلك قدرا كبيرا من ثروتنا الزراعية بلا مقابل على الإطلاق . وقد عمدت الصين الشعبية إلى ذلك ، وحققت منه وفرا كبيرا فى المحصول .

أما الحمير فتعيش ، وليعش معها الفلاحون المصريون فى أخوة ومودة ووئام . وليس هذا الكلام من قبيل الرفق بالحيوان ، بل إنه الرفق بالإنسان المصرى الغلبان !

التهنئة والعزاء

مازلت حتى اليوم ، بعد أن انقضى على التغيير الوزارى الأخير أكثر من أسبوعين ، أطالع ما يساوى صفحة كاملة من صحفنا اليومية ، لا تتضمن سوى التهنئة الموجهة إلى الوزراء والمحافظين الجدد ، أو القدامى الذين بقوا فى مناصبهم . وأنا أطالع أحيانا بعض الصحف الغربية والأجنبية ، ولكنى لا أذكر أنى وجدت هذه الظاهرة فى بلد آخر غير مصر .

لما أسرعنا إلى تهنئة كل من تولى منصبا كبيرا ، وما أسرعنا فى نسيان من ترك مثل هذا المنصب . ولست أريد أن أقلل على أغلبية الناس بأن أصف هذه العادة المرذولة بأنها نفاق ، وإن كانت كذلك . ولا أستطيع بحال أن أتصور جريدة التيمس البريطانية ، وقد أفردت صفحة أو صفحتين من صحائفها كل يوم ، لنشر إعلانات التهنئة للسر مارجريت تاتشر بمناسبة نجاح حزبها فى الانتخابات وتوليها رئاسة الوزارة . كما لا أستطيع أن أتصور صحيفة النيويورك تايمز ، أو الواشنطن بوست أو الهيرالد تريبون ، قد فعلت ذلك عندما أسند الرئيس كارتر منصب وزير الخارجية إلى السيد مصكى (وأظن هذا هو النطق السليم لاسمه) . إنها طبعا لو حدثت لكانت مهزلة . وليس معنى هذا أن مسز تاتشر لم تتلق التهنئة من أحد ، أو أن السيد مصكى تجاهله الناس جميعا عندما تولى الوزارة . ولكن التهنئة هناك لها أسلوب آخر ، وهدف آخر ، غير مجرد النفاق والتظاهر .

ولا تقتصر التهنئة التى تشغل صفحات بكاملها من جرائدنا اليومية ، على الوزراء والمحافظين ومن دونهم . بل تتعدى ذلك إلى نجاح عملية جراحية لفلان ، أو نيل شهادة القبول بالمدارس الإعدادية ، أو بكالوريوس من الجامعة أو العودة بالسلامة من الأرض المقدسة أو غير ذلك من مناسبات التهانى العديدة . وأنا لا أعترض على أن يهنئ الناس بعضهم بعضا ، ولو لعودتهم سالمين من أعمالهم إلى بيوتهم . ولكنى أود ألا تنشر هذه المسائل الخاصة فى الصحف اليومية ، لأنه لا شأن لى بأن فلانا أنجب مولودا نجيبا ، ولا فلانة التى نجحت فى السنة الثانية الإعدادية . وقد بلغ بى التسلل والتعجب بهذه الإعلانات التى تكلف الناس كثيرا من أموالهم ، أنى رأيت ذات مرة صورة شيخ شاب معمم ، فى باب الاجتماعيات ، فحسبته إعلانا عن مقرئ جديد يجيد قراءة القرآن الكريم ، ولكنى فوجئت بأن الإعلان تهنئة له على حصوله على شهادة الثانوية الأزهرية !

والناس أحرار كما قلت ، فى أن يعبر كل منهم عما يكنه للآخر من حب أو مودة ، أو تظاهر بهما . ولكن الأجدر أن يكون بين الطرفين مباشرة ، بالبريد أو بالبرق أو الزيارة ، دون عرض الموضوع على جماهير القراء بلا مبرر .

أما عن إعلانات الوفاة ، فحدث ولا حرج . يكتبون اسم المتوفى ، وأبيه وأمه ، وإن كان هو قد جاوز الثمانين من عمره . ثم يثبتون اسم الزوجة ووالديها ، ثم الأبناء والبنات ، وزوجاتهم وأزواجهن ، ثم الإخوة والأخوات ، وأبنائهم وأبنائهن ، وبناتهم وبناتهن ، ثم أولاد العم والخال والعمة والخالة ، إلى آخر شجرة العائلة المتعددة الفروع .

وأقسم بالله أنى قرأت نعيا لشخص أعرف أسرته ، فقرأت من بين أسماء شجرة العائلة ، اسم رضيع لم يبلغ من العمر أربعة أشهر ، كأنما سيجئ أقرانه وأصحابه من مهادهم يقدمون العزاء للأسرة فى السرادق المقام بميدان التحرير .

وآه من عبارة « سقط سهوا » . فما يكاد النعى ينشر ، حتى يتلقف الجريدة أقارب المتوفى وأصهاره ، كل يبحث عن اسمه ووظيفته فى النعى ، فمازبن صفحا عن الخبر الذى ألم بالأسرة . ولابد أن يكون كاتب النعى قد نسى أو تناسى قريبا للأسرة من بعيد ، أو صهرا لأحد أفرادها . وفى غز التكد الذى يعقب الوفاة ، يكثر الجدل حول ما نشرته الصحيفة من نعى ، حتى لو بلغ عمودا كاملا . ويشتد العتاب والاعتذار ، ولا يجد أهل الميت بدا من أن ينشروا فى اليوم التالى ملحقا للنعى يبدأونه بقولهم « سقط سهوا . . . » .

وكانت إسرائيل فيما مضى ، ولعلها لا تزال حتى الآن ، تتبع ما تنشره صحفها فى باب الوفيات لتعرف أسماء الناس ووظائفهم وارتباطاتهم العائلية . وكذلك يفعل المتطلعون — عن عمد أو لقضاء الوقت — عندما يقرأون هذه الإعلانات بتمعن ، ليدركوا أن فلانا الذى يشغل منصب رئاسة مجلس إدارة الشركة ، له ثلاثة أو أربعة من أسرته يعملون فيها ، أو أن رئيسا لإحدى الجامعات يظهر من النعى المنشور أنه له أربعة أو خمسة من أقاربه ، يعملون معيدين أو مدرسين بمختلف الكليات . وهكذا يتكشف المستور ، وتظهر الخفايا .

وكل هذا ضرب من التظاهر الذى ينبغى أن يقف عند حد . ويجب أن نلتزم بالإيجاز الشديد فى نشر هذه الأنباء المؤسفة ، حتى تتسع صفحة واحدة لمئات من الأموات يتوفاهم الله كل يوم . أما أن تطغى هذه الوفيات على صفحتين كاملتين من الجريدة اليومية كل صباح ، فذلك أمر غير محتمل .